

الفصل الثاني

مُضِيَّةُ دَارْفُور

obeikandi.com

(١) محاكمة السودان

في مجلس الأمن

رد السودان بحدة على قرار مجلس الأمن الأخير حيث أكد الرئيس البشير أن السودان بكل طوائفه مجمع على رفض قرار محاكمة السودان بأسره. ففي ٢٠٠٥/٣/٣١ وفي ساعة متأخرة من الليل تمكن مجلس الأمن بعد جهدٍ كبيرٍ لأكثر من أسبوعين من إصدار القرار ١٥٩٣ بناء على مشروع قرار فرنسي ساندت الولايات المتحدة كل فقراته ما عدا الإشارة إلى المحكمة الجنائية الدولية. وكان المجلس قد أصدر هذا القرار بأغلبية ١١ صوتاً دون معارضة، بينما امتنع عن التصويت أربعة دول، هي الجزائر والبرازيل بالإضافة إلى الصين والولايات المتحدة التي فسرت موقفها بأنها امتنعت عن التصويت بدلاً من الاعتراض بعد أن قبلت فرنسا استثناء الجنود الأمريكيين في السودان من الإحالة إلى المحكمة الجنائية الدولية. أما مندوب الجزائر فقد هاجم القرار بشدة، خاصة بسبب هذا الاستثناء الأمريكي، مما يوضح أن الدول الصغيرة تمتنع في مجلس الأمن عن التصويت على القرارات التي لا توافق عليها، لأنها لا تملك ترف المعارضة. حدث ذلك عندما كانت سوريا واليمن والمغرب في فترات متعاقبة أعضاء في المجلس خلال أزمات طاحنة، وذكر مندوب الجزائر باقتراح الرئيس النيجيري أوبا سانجو بإنشاء محكمة إفريقية، ولكن الاقتراح الذي أيدته الولايات المتحدة تم تجاوزه. وانتقد مندوب الجزائر الكيل بمكيالين حتى داخل المجلس.

ويبدو أن مجلس الأمن والدول الدائمة العضوية فيه قد التفت عند مصلحة معينة مع الولايات المتحدة في دارفور، بحيث أصبح المجلس أحد أدوات التصعيد الثلاثة ضد السودان إلى جانب العقوبات الأمريكية المباشرة على السودان، والضغط الأوروبي المتأثرة بالموقف الأمريكي، غير أن مندوب الصين أكد أن بلاده تأسف

لوضع الإنسان المؤلم في دارفور، وتشدد على ضرورة التسوية السياسية، وإن كانت تعنى لو أن مرتكبي الجرائم يحاكمون أمام المحاكم السودانية، التي اتخذت إجراءات مؤخرًا ضد أمثالهم. وأكد المندوب الصيني أن بلاده لا تؤيد إحالة المتهمين إلى المحكمة الدولية دون موافقة الحكومة السودانية، وهي تتحفظ كثيرًا على بعض أحكام نظام المحكمة، وموافقة المجلس على هذه الإحالة.

ومن الواضح أن المجلس قد صعد موقفه ضد السودان بسبب دارفور في عدة قرارات صدرت متعاقبة في الشهور الأخيرة منذ منتصف ٢٠٠٤، وتناولت بشكل منظم تطور الضغوط على السودان، وانتهت في القرار ١٥٥٦ بأن المجلس ينوى تطبيق جزاءات المادة ٤١ على السودان، ما لم يتعاون السودان مع الأمم المتحدة في تحقيق أهداف القرار ومتطلباته. وقد ركزت الولايات المتحدة على الجانب الإنساني في أزمة دارفور، وقدم الأمين العام للأمم المتحدة تقريراً لم يؤكد فيه ما أعنتته الولايات المتحدة من أن الجرائم المرتكبة في دارفور من جانب القوات السودانية والقبائل المتعاونة معها تصل إلى حد جرائم الإبادة الجماعية، وإنما هي جرائم حرب.

وفي كل الأحوال، فإن تقرير الأمين العام قد وضع لبنة قوية بنى عليها تقرير لجنة التحقيق الدولية الذي تلقفه قرار مجلس الأمن الأخير، وموداه أنه إذا كانت هذه الجرائم قد ارتكبت في دارفور، فإنه يجب تقديم المسؤولين عنها للمحاكمة. وعند هذا الحد بدأ جدل جديد حول الجهة المختصة بتوجيه الاتهام، والجهة المختصة بالمحاكمة. فأكد السودان أن هذه القضية تتعلق بالعدالة الدولية. وحدث شقاق بين فرنسا والولايات المتحدة رفضت فيه الولايات المتحدة رفضاً قاطعاً مجرد الإشارة إلى المحكمة الجنائية الدولية، لأن الولايات المتحدة تخشى تقديم مواطنيها المتهمين بارتكاب جرائم من النوع الذي تختص به هذه المحكمة، ولذلك سحبت توقيعها على نظامها الأساسي، وقاومت نفاذ نظامها الأساسي كما عارضت قيامها. كذلك حاولت

الولايات المتحدة الالتفاف على اختصاص المحكمة، فأبرمت مع عدد كبير من الدول اتفاقات تستثنى بموجبها مواطنى الولايات المتحدة من تقديمهم من جانب هذه الدول إلى المحاكمة. فى نفس الوقت عملت الولايات المتحدة على استصدار قرار من مجلس الأمن لعامين متتالين بإعفاء مواطنيها من اختصاص المحكمة. فى إطار هذه الصورة صدر قرار مجلس الأمن رقم ١٥٩٣ كخطوة جديدة فى اتجاه يظهر لأول مرة فى تاريخ المنظمة الدولية بهذا الوضوح، وإن كانت قد ظهرت بدرجة أقل فى حادث لوكربي، حيث طلب المجلس من ليبيا تسليم مواطنيها المشتبه فى ضلوعهما فى الحادث للمثول أمام المحاكم الأمريكية أو البريطانية، وفى هذا الصدد شدد مندوب الأرجنتين على أن الاستثناء الأمريكى لا يجوز أن يصبح قاعدة، وأن هذه السابقة الأولى يجب أن تؤدى إلى احترام روح ونص ميثاق روما، وأن تضع فى اعتبارها مخاوف الدول، وأن الاستثناء الأمريكى ينطبق فقط على الدول غير الأطراف فى نظام المحكمة.

ومن الملاحظ أن قرار دارفور قد أشار إلى استثناء المواطنين الأمريكين الذين يرتكبون جرائم فى السودان من تقديمهم إلى المحكمة الجنائية الدولية، أو إلى أية محاكم وطنية أخرى، وهو تمييز انتقدته منظمات حقوق الإنسان الدولية. وقد لوحظ أن سفير فرنسا وصف القرار بأنه انتصار للحملة الدولية ضد الإرهاب، وأنه رسالة إلى مجرمى العالم ومتحدى العدالة الدولية، هى إشارة قد تعنى محاولة إرضاء الولايات المتحدة على أن فرنسا قد انضمت إلى الحملة الأمريكية لمقاومة الإرهاب، بينما أشار المندوب الأمريكى فى نيويورك إلى أن واشنطن تعارض الإشارة إلى المحكمة الدولية، لكنها تعاونت لعمل أى شئ فى السودان. ومن المهم أن يتحدث العالم بصوت واحد لإقامة نظام فعال للمحاسبة.

ومما يذكر أن تسعة من أعضاء مجلس الأمن هم أعضاء فى النظام الأساسى للمحكمة، وأن عضوين آخرين وقعا على النظام الأساسى انتظاراً للتصديق عليه.

حيث بلغ عدد الدول الأطراف في نظام المحكمة ٩٨ عضواً، وأصبح عدد الموقعين ١٣٩ دولة. وإذا كان القرار الأول الذي أصدره مجلس الأمن حول دارفور يفرض حظر السلاح وتجميد الأرصادة، وحظر السفر لكل من يتحدى جهود السلام، فإن القرار الثاني قد تضمن إرسال عشرة آلاف جندي لحفظ السلام بين الطرفين لإنهاء واحد وعشرين عاماً من الحرب الأهلية. وبينما فضلت الخرطوم التي عارضت القرار معارضة شديدة، وشنت حملة شعبية ضده، اختصص القضاء السوداني وحده، فإن الولايات المتحدة رغبت في أن يحال المتهمون إلى محكمة إفريقية، وهو ما لقي تأييداً محدوداً في مجلس الأمن، ولذلك فإن حصول الولايات المتحدة على ضمانات لصالح مواطنيها هو الذي شجعها على التخلي عن استخدام الفيتو ضد مشروع القرار. ومن الواضح أن مجرد الإشارة إلى المحكمة الجنائية الدولية سوف يثير حفيظة المحافظين في الإدارة الأمريكية بمن فيهم جون بولتون المرشح لرئاسة الوفد الأمريكي في نيويورك.

وقد أخذ القرار علماً بتقرير اللجنة الدولية للتحقيق في انتهاكات القانون الدولي الإنساني وحقوق الإنسان في دارفور مشيراً إلى المادة ١٦ من نظام المحكمة التي تمنع انتعاب أو الاستدلال من جانب المحكمة قبل مضي ١٢ شهراً على طلب مجلس الأمن ذلك. وتضمن القرار في الديباجة أن الوضع في السودان (وليس في دارفور) لا يزال يشكل تهديداً للسلام والأمن الدوليين، وأن المجلس يتصرف بموجب الفصل السابع من الميثاق، كما يتضمن القرار إحالة الموقف في دارفور منذ الأول من يوليو ٢٠٠٢ إلى المدعى العام للمحكمة الجنائية الدولية، والزم القرار حكومة السودان والأطراف الأخرى في الأزمة بالتعاون التام، وتقديم المساعدة الضرورية للمحكمة والمدعى، كما يحث كل الدول الأخرى غير الأعضاء في نظام المحكمة على التعاون، وكذلك الاتحاد الإفريقي. وسيتضمن القرار خضوع رعايا الدول المساهمة بقوات في السودان إلى الاختصاص المطلق لقضاء هذه الدول فيما يتعلق

بكل الأفعال المتصلة بالعمليات التي يقرها مجلس الأمن أو الاتحاد الإفريقي، ما لم تتنازل الدولة المساهمة عن هذا الحق، وطالب القرار من المدعى العام للمحكمة بأن يقوم خلال ثلاثة أشهر من تاريخ هذا القرار، وكل ستة أشهر فيما بعد بإخطار مجلس الأمن بالإجراءات التي اتخذها.

وإذا كانت الإحالة إلى المحكمة الجنائية الدولية قد تضمنها تقرير المندوب السامي لحقوق الإنسان في الأمم المتحدة، وهي البديل الثالث كما ذكرنا إلى جانب القضاء السوداني والمحكمة الإفريقية، فإن الدول الإفريقية في المجلس وهي تنزانيا وبنين قد أيدوا تماماً قرار المجلس، وانضمت إليهما البرازيل والأرجنتين، التي امتنعت عن التصويت اعتراضاً على استثناء الرعايا الأمريكيين. أما السودان فقد انتقد القرارات غير الحكيمة للمجلس ضد بلاده، وكذلك تحالف الدول الرئيسية ضد الدول النامية، مؤكداً أن القرار يزيد تعقيد المسألة، وأظهر أن المحكمة الجنائية الدولية لن تكون إلا أداة لممارسة التفوق الثقافي ضد الدول الضعيفة النامية، كما انتقد إغفال المجلس لاقتراح نيجيريا رئيس الاتحاد الإفريقي.

فإذا كان من الواضح أن قرار مجلس الأمن قد خطا خطوة أخرى في تصعيد المشكلة هذه المرة ضد المسؤولين السودانيين، فإن المجلس قد صور الموقف في دارفور على أن مسلسل الجرائم التي ارتكبتها السودانيون المسؤولون لن يمر بلا عقاب، ويبدو أن المجلس قد احتفظ لنفسه بالسر حول أسماء الأشخاص المتهمين، الذين تردد أنهم حوالي ٥١ اسماً، ومن بينهم كبار المسؤولين السودانيين. ويفترض قرار المجلس، كما سبق أن افترض في المسألة السورية اللبنانية أن الدولة السودانية نفسها متورطة في هذه المذابح، ومن ثم فإن إحالة المسؤولين فيها إلى القضاء الدولي ينطوي على عدم الثقة أو الإمكانية في أن تتحقق العدالة للضحايا قبل هؤلاء المسؤولين أمام المحاكم السودانية.

وإذا كان قرار مجلس الأمن من الناحية الشكلية قد صدر صحيحاً واستكمل إجراءات الصحة الشكلية فيه، كما انه يتحدث عن عدالة دولية ضد جرائم الإبادة الجماعية مما لا يقوى أحد على معارضته، فإن هذا القرار قد استخدم لتحقيق أغراض سياسية لا علاقة لها بالعدالة المزعومة، وأن المجلس فى ذلك ينزع الشرعية عن الحكومة السودانية ويضعها فى قفص الاتهام، منتهكاً بذلك مبادئ السيادة والاستقلال للدول، ودور مجلس الأمن فى مثل هذه الظروف. ولكن الأخطر هو أن المجلس قد استخدم لتنفيذ مخطط ضد السودان وتمزيقه، وربما انتزاع دارفور من أحضانه، ولذلك فإن مساندة العالم العربى للحكومة السودانية أصبحت أكثر إلحاحاً. صحيح أن هذا الصراع فى دارفور قد راح ضحيته الكثير من أبناء الشعب السودانى، وأن هذه القضية تظل دولية فى آثارها، ولكنها سودانية فى محتواها وإطارها. هذه إذن سابقة بالغة الخطر يجب التنبه لها فى إطار سياسة تفكيك العالم العربى، ثم تفتيت دوله، وحتى لا يصحو العالم العربى الذى طال رقاده على سودان جديد ممزق الأوصال، وقد زالت عنه صفته العربية والإسلامية، وأصبح ساحة للصراع العربى الإفريقى بدلاً من أن يكون واحة وارفة للتعايش بين العرب والأفارقة، وجسراً متيناً للتضامن بين الطرفين، خاصة وأن موقف الاتحاد الإفريقى ليس مقتنعاً بالطرح الأمريكى، الذى يركز على أن الصراع فى دارفور هو صراع بين العناصر العربية والعناصر الإفريقية.

وإذا كانت القمة العربية فى الجزائر قد تناولت قضية التعاون العربى الإفريقى على استحياء، فإنه من المناسب أن تبدأ الجامعة العربية على الفور حواراً مع الاتحاد الإفريقى لتنسيق المواقف العربية والإفريقية، خصوصاً وأن قرار مجلس الأمن الأخير يعطى مساحة واسعة لنور الاتحاد الإفريقى. ذلك أن حصر القضية فى إطار إقليمى يمكن أن يساعد على البحث عن حل عربى لصلب المشكلة، بدلاً من الدوران حول مضاعفاتها أو المتاجرة سياسية بمثل هذه المأسى الإنسانية،

والعمل فى إطار مخطط أوسع ضد العالم العربى والإسلامى. وقد بادرت مصر إلى الدعوة لعقد قمة فى شرم الشيخ فى ٢٠ ابريل الحالى وتضم السودان وليبيا وتشاد ونيجيريا رئيس الاتحاد الإفريقى، ومن المناسب ان تدعى الجامعة العربية أيضاً فى محاوله لتوصل إلى تسوية مناسبة للمشكلة، رغم مبادرت حركات التمرد فى دارفور برفض هذا المؤتمر. فما هو موقف العالم العربى علما بأن قرار المجلس قد لقي ترحيباً واسعاً من اوساط عديدة من بينها بعض منظمات حقوق الانسان العربية.

(٢) التعاون العربي الإفريقي

فخ فضيلة دارفور

لأول مرة تهتم القمة العربية في الجزائر يومى ٢٢، ٢٣ مارس ٢٠٠٥ بقضايا السودان، أى التسوية بين الشمال والجنوب وقضية دارفور. فقد تناول القضية معظم الزعماء العرب فى إشارات عابرة فى كلماتهم. ومن الطبيعى أن يركز الأمين العام للاتحاد الإفريقي على قضية دارفور، كما ركز عليها الأمين العام للأمم المتحدة، وأن يطلب من القمة العربية مساندة مادية وسياسية لنشاط الاتحاد والمراقبين وانفوات التى شكوا الأمين العام من أن ما قدم من مساعدات مالية لا يصل إلى عشر ما كلن مطلوباً، حتى يتمكن الاتحاد من مواجهة المشكلة.

وإذا كان موضوع التعاون العربى الإفريقي قد أصبح محل اهتمام القمة، وشغل مكاناً هاماً فى كلمات بعض الزعماء، فإن انعقاد القمة العربية فى تونس ثم الجزائر ثم السودان انعام القادم، لهو مناسبة لإنهاء تقليد عربى قديم، وهو ترك القضية السودانية للإطار الإفريقي. ولكن التعاون العربى الإفريقي فى مجال تسوية القضية السودانية يثير مشكلة القراءات المختلفة لجوهر هذه القضية. ذلك أن الاتحاد الإفريقي يعتبر أن اتفاق السلام بين الشمال والجنوب يمثل انتصاراً لحقوق الجنوبيين، ويحمل من باب خفى تلك المسحة التى قدمتها الولايات المتحدة للمشكلة، عندما دفعت بشكل حثيث إلى اتفاقيات السلام بين الخرطوم وحركة تحرير السودان. كذلك يشعر العالم العربى بأن قضية دارفور، وإن كانت معطياتها قائمة منذ سنوات، وأن الحكومة السودانية بسبب مشاغلها الكثيرة وحربها مع الجنوب لم تعطِ العناية الكافية لهذه القضية، وأن تصعيد المشكلة من جانب الولايات المتحدة، خصوصاً فى مجلس الأمن، وعلى مستوى العلاقات الثنائية مع السودان تحيط بها الشكوك، ويشتم منها ما يريب بالنسبة لوحدة السودان وسلامة أراضيه، فإن العالم

العربي بالتأكيد حريص على أن تظل دارفور جزءاً عزيزاً من السودان مهما كان شكل التسوية بين حركات التمرد وبين الحكومة السودانية. ومن المعلوم أن الولايات المتحدة صورت الموقف في دارفور على أنه صراع بين العرب والأفارقة، انحازت فيه الحكومة السودانية إلى القبائل العربية، وربما راق هذا الطرح للاتحاد الإفريقي، ولو بشكل غير مباشر على أساس أن هذا الطرح الأمريكي قدم أثناء الحملة الانتخابية الأمريكية، وفُسر يومها على أنه محاولة من الرئيس بوش لجذب أصوات الناخبين السود في الولايات المتحدة، كما فُسر استمرار الموقف الأمريكي بأسباب مختلفة أهمها، استمرار سياسة تمزيق الدول العربية لصالح إسرائيل، مما دفع الحكومة السودانية إلى أن تتهم إسرائيل رسمياً بمساندة التمرد في دارفور. وأما السبب الثاني فهو تأكيد واشنطن على سياسة واضحة في إفريقيا تعزز بها محاولاتها المستميتة لإخراج النفوذ الفرنسي من القارة السوداء، لكي تخلص للنفوذ الانجلو ساكسوني، ونحن نعتقد أن تأييد فرنسا البارز لواشنطن في مجلس الأمن بالنسبة لقضية دارفور يحمل معنى التستر بحماية حقوق الإنسان والاستخفاف في نفس الوقت بالموقف العربي. كما أن هذا الموقف الفرنسي يحمل إشارات التقارب الفرنسي الأمريكي، ولو في مسألة تتصل في نهاية المطاف بتقليص النفوذ الفرنسي في القارة.

ولا شك أن دفع الولايات المتحدة الجهود الدولية في دارفور، وتصعيد المشكلة ضد الحكومة السودانية يثير المخاوف من أن تتحول دارفور من التبعية للسودان إلى وضع لا يكون فيه للسودان سلطة عليه، أشبه بما يتجه إليه الآن إقليم كوسوفو.

تلك هي الاعتبارات التي تحكم الشعور العربي، وكذلك الموقف الإفريقي، ولكن موقف القمة العربية في الجزائر لا يمكن أن يعكس هذه المشاعر بشكل مباشر في قراراته نظراً لحساسيات الموقف السوداني، ووجود الولايات المتحدة على الطرف الآخر، فضلاً عن أن الجهود الدولية في دارفور تتخفى وراء الشرعية الدولية التي

تمثلها قرارات مجلس الأمن المتتالية والمتصاعدة، وتستغل المناخ العام الذي تمكنت الولايات المتحدة من إشاعته بمناسبة قرار مجلس الأمن رقم ١٥٥٩ بشأن لبنان، وإعطائه دفعه في إطار الضغوط الأمريكية على سوريا ولبنان بعد اغتيال الحريري.

ومن الواضح أن التعاون العربي الإفريقي لا يجوز أن يكون شعاراً عاماً، وإنما لابد من البحث عن مضمون عملي له، مما يتطلب التوصل إلى قناعة مشتركة عربية وإفريقية للتعاون بين الطرفين على مقتضاها بدارفور، وبذلك تجنب البيئة العربية الشعور بأن الصراع في دارفور يجب الانحياز إلى أحد طرفيه، وأن من مصلحة الطرفين العربي والإفريقي أن يكون السودان موحداً ونموذجاً للتعايش بين الأعراق، وساحة للتسامح ورابطاً قوياً في مناطق التخوم العربية الإفريقية. ولهذا السبب فإننا نعتقد أن موقف القمة العربية يجب تشجيعه باعتباره المناسبة الأولى التي يتم فيها اتحاد المصلحة بين العرب والأفارقة على أرض السودان، على أن يتم البحث عن المضامين العملية لتأكيد هذا الموقف المتضامن، دون الالتفات إلى دعاة التفريق بين العرب والأفارقة، على أساس نظريات عرقية خاطئة تضع العروبة في مواجهة الأفريقية حسبما يحلو لهواة التثائبات أن يلهون بها.

ولعل هذا المدخل يفرض علينا التنبيه إلى الواجبات الإعلامية والثقافية والسياسية التي يجب أن يقوم بها العرب والأفارقة معاً. فالإعلام العربي أغفل تقريباً قضية دارفور، كما أنه استكان إلى أن مجمل القضايا السودانية لم تعرض يوماً على الجامعة العربية، وأنها عولجت دائماً في الإطار الإفريقي، مما أعطى الانطباع بأن السودان إفريقي أكثر منه عربي، والصحيح أنه عربي إفريقي شأنه شأن الدول الثماني الأخرى العربية في إفريقيا.

وبصرف النظر عن اختلاف الرؤى وأسباب المخاوف، فإن الإعلام العربي يجب أن يدافع عن وحدة السودان وسلامته الإقليمية، كما يجب أن يتخذ موقفاً

منطقياً من الاتهامات الدولية للسودان، وأن يبرز للقارئ الأسباب التي تجعل قرارات مجلس الأمن في المسألة اللبنانية السورية وفي دارفور بالذات هي الشرعية الدولية، بينما القرارات الأخرى المنصفة للفلسطينيين، والصادرة هي الأخرى من مجلس الأمن قد تم السكوت عنها عمداً، كما تم إغفالها وسط هذا الضجيج المتحمس لهذه الشرعية الدولية. ومن الواضح أن السودان مقبل على مخاطر التقسيم، وأن التقسيم يمكن أن ينال من كل الجسد السوداني في شرقه وغربه وجنوبه، ولذلك فإن الإعلام الإفريقي والعربي معاً يجب أن ينبها إلى هذه المخاطر، كما أن هذه المخاطر توشك أن تتجسد في الواقع استناداً إلى اتفاق ماشاكوس الذي يعطى الجنوب الحق في الاستفتاء على الانفصال أو الاستمرار ضمن الدولة السودانية. صحيح أن سياسة الحكومة السودانية سوف تلعب دوراً هاماً في بلورة هذه المخاطر، إلا أن الإعلام العربي والإفريقي يستطيع أن يساعد الحكومة في هذا الشأن، إذا كان هناك قاسم مشترك بينهما. ومما يسهل الاندماج في الموقف العربي الإفريقي أن الاتحاد الإفريقي يؤكد على قدسية الحدود وعلى وحدة الدولة الإفريقية ولا يقر الانفصال أو التجزئة، وهي سياسة ثابتة ومبدأ مستقر في القانون الدولي الإفريقي، استناداً إلى قاعدة قدسية الحدود، الذي بدأ تطبيقه في أمريكا اللاتينية في بداية القرن التاسع عشر، ثم انتقل إلى القارة الإفريقية صبيحة الاستقلال، وانتقل منها أيضاً إلى دول شرق أوروبا فأصبح مبدأ أساسياً من مبادئ القانون الدولي العام على المستوى العالمي.

(٣) هل يملك مجلس الامن سلب

الاختصاص القضائي من الحكومات الوطنية؟

مُخِبة دارفور

أصدر مجلس الأمن في الأول من أبريل عام ٢٠٠٥ القرار رقم ١٥٩٣ بشأن دارفور، وهو أحدث ما أصدره المجلس من قرارات متتالية في هذا الموضوع بتصعيد الضغوط على الحكومة السودانية في إطار أجندة أمريكية تهدف فيما يبدو إلى تمزيق السودان، وإن كان الخط الأمريكي يستخدم المفردات النبيلة حتى يغطي على سياساتها، حيث قدمت الموضوع في مجلس الأمن على أنه تأكيد للعدالة واقتصاص من مرتكبي الجرائم الخطيرة في دارفور. وقد تلقفت فرنسا تقرير المفوض السامي لحقوق الإنسان حول بعثة التحقيق في دارفور، بالإضافة إلى تقرير الأمين العام للأمم المتحدة في هذا الشأن، وقدمت مشروع القرار الذي أكد تدويل مشكلة دارفور بشكل كامل، فالأصل أن الصراع في دارفور هو صراع بين أبناء الشعب السوداني في الإقليم، إلا أن الولايات المتحدة حاولت تصعيد الموقف وتصويره على أنه صراع بين العناصر العربية المدعومة من جانب الحكومة السودانية ضد القبائل الإفريقية، فأحدثت مبدئياً انقساماً في المواقف داخل دارفور بين التيارات العربية والإفريقية في القارة بأسرها.

وإذا كانت المشكلة سودانية داخلية، فإن الحكومة السودانية هي المسئولة عما يحدث من جرائم في الإقليم، وتختص المحاكم السودانية بالمحاكمة حيث تطبق القانون السوداني. وقد يرى البعض أن تطور الصراع في دارفور وتدخل مجلس الأمن في هذه المشكلة قد نقل القضية من المستوى الوطني إلى مستوى الاهتمام الدولي. كما أن إجراء محادثات بين الحكومة وحركات التمرد في دارفور قد نقل المشكلة من إطار القانون السوداني إلى إطار القانون الدولي، ويترتب على ذلك أن

القانون الدولي هو الذى يحكم سلوك المتحاربين الحكومة والمتمردين معها، ومؤاده ذلك أن المحاكم السودانية لم تعد تختص بهذا النوع من الجرائم. وكان يمكن أن نقبل هذه المقولة فى عالم يخلو من الاطماع السياسية العالمية، والمؤامرات ضد الدول الصغيرة، والى ينتصر المظلوم أياً كان عرقه وجنسه ودينه، ولا يميز بين أبناء العرق الواحد والدين الواحد وفقاً للمصالح السياسية، وفى عالم يخلو من التمييز الفادح، كما يحدث فى فلسطين والعراق، ولكننا فى عالم تسيطر عليه سياسات القوة، وتحكمه أهواء السياسة، ومن ثم لا يمكن قبول ما تضمنه القرار من أن القضاء السودانى ليس مختصاً بالمحاكمة على الجرائم التى ارتكبت فى دارفور، كما لا يمكن قبول اختصاص المحكمة الدولية لى تكون ذريعة للضغط على المسؤولين السودانين، وفرض إرادة سياسية دولية معينة على السودان من هذا الطريق، كما يحدث فى مساومات كثيرة معروفة، وكان آخرها المساومة التى تمت فى ذات القرار المذكور بين فرنسا والولايات المتحدة.

وإذا كان السودان تنزع سيادته القضائية بمناسبة الصراع فى دارفور، فإن هذا الموقف يذكرنا بأزمة لوكربي، ويبدو أنه ليس مصادفة أن قرارات مجلس الأمن التى اعتبرت ما حدث فى لوكربي إرهابياً، وأن الإرهابى لا تنطبق عليه القواعد العادية أو الاختصاص القضائى العادى للدول، وإنما يسلم إلى الدولة المتضررة من أعماله، قد عاد إلى الذهن مع تصريح المنسوب الفرنسى الدائم فى الأمم المتحدة عقب صدور قرار دارفور، والذى أكد فى هذا التصريح أن القرار يعتبر انتصاراً جديداً ضد الإرهاب، أى أن إسقاط الطائرة الأمريكية فوق لوكربي، وإعمال الإبادة الجماعية فى دارفور هى جرائم إرهابية تتم عن الوحشية التى تجعل مرتكبى هذه الجرائم خارج دائرة الجنس البشرى. ولعله من المفيد أن نلاحظ التماثل الغريب بين الحالتين، وفى حالة لوكربي اتهم الليبيان المقيمان على الأراضى الليبية فى الحادث، وبدلاً من أن يمثّل هذان المتهمان أو المشتبه فيهما بحسب نص قرار مجلس الأمن

رقم ٧٣١ في يناير ١٩٩٢، أمام المحاكم الليبية، وأن يكون نيمًا الحق في المشول أمام القاضى الطبيعي، وهو القاضى الليبي، فإن الدول الغربية الثلاث المتحالفة في هذه القضية قبل أن تسحب فرنسا منها، وتتفرد لقضية طائرة النيجر، أصرت على أن القضاء الليبي لا يمكن الوثوق به ببساطة لأن المتهم في هذه الحالة هو الدولة الليبية في شخص المواطنين المذكورين، وأن محاكمتها هي محاكمة للسلوك الليبي في مجال الجرائم الإرهابية. ومعنى ذلك أنه يجب محاكمتها وأن تكون المحاكمة أمام المحاكم البريطانية أو الأمريكية التي تختص وفقاً لوجهة النظر الأمريكية، وجمعية نازر مجلس الأمن على أساس أن قواعد توزيع الاختصاص القضائي الجنائي الدولي تقضى بأن للدولتين المضرورتين الحق في المحاكمة. والحقيقة أن بريطانيا والولايات المتحدة قد تعاملتا في قضية لوكربي بمنطق القوة، واستخدام محسوس الأمن لغرض رأيهما، لأن القضاء الليبي كان يجب أن يكون هو المختص، لأن الأصل هو أن الدولة التي يوجد المتهمون على أراضيها حتى لو لم يكونوا من جنسيتها هي المختصة بمحاكمتهم أو تسليمهم، فلا يكون التسليم إلا إذا أعلنت الدولة عدم رغبتها في المحاكمة، ولكن الاعتبار السياسي والارتباط بين المتهمين والدولة في قضية الولايات المتحدة هو الذي جعل منح القضاء الليبي هذا الاختصاص حتى في حضور مراقبين دونيين أمراً مشكوكاً فيه. يبدو أن نفس المنطق هو الذي يحكم موقف فرنسا والولايات المتحدة في مجلس الأمن في قضية دارفور، على أساس أن الدولة السودانية نفسها هي موضع الاتهام، وأن المسؤولين فيها يجب أن يقدروا إلى محاكمة دولية وليس أمام القضاء السوداني. فهل تغيرت قواعد القانون الدولي على النحو الذي تؤكدته قرارات مجلس الأمن، أم أن القواعد التقليدية لا تزال قائمة ولكنها تنتهك من جانب مجلس الأمن؟

نعتقد أن هذا السؤال بالغ الأهمية ويجب أن تكون الإجابة واضحة. فإذا كان القانون الدولي لا يزال قائماً والمجلس ينتهكه بشكل منتظم، فلا بد من وقفة أمام تأمر

الدول الأعضاء فى المجلس على القانون الدولى، وانحرفهم بالوكالة القانونية التى منحهم اياها أعضاء الأمم المتحدة وفقاً للمادة ٢٤ من الميثاق، وإذا كان ذلك هو الحال، فإن قرارات مجلس الامن تفقد طابعها الإلزامى وفقاً للمادة ٢٥ بسبب التلازم بين أساس الإلزام فى المادة ٢٤، وضبح الإلزام فى المادة ٢٥. أما إذا كان القانون الدولى الجديد هو ما تنطق به قرارات مجلس الأمن، فيجب أن يعدل الميثاق وقواعد القانون الدولى على الأقل فى الكتب الأدراسية، وأن يتم الإعلان عن ذلك صراحة من جانب دول العالم حتى لا تظل دراسة القانون الدولى فى جانب، بينما الممارسات الدولية فى الجانب الأخر، وهى الأساس الذى تقوم عليه القواعد العرفية والاتفاقية للقانون الدولى. وفى كل الأحوال، فإن القانون الدولى فى قرارات مجلس الأمن يجب أن تطبق بشكل موحد، ولا يجوز أن تصاغ قرارات المجلس لخدمة سياسات معينة حتى لا يلبس الأمر بين القانون والسياسة. ورغم تسليمنا بضرورة محاكمة مرتكبي الجرائم فى كل مكان، فلماذا يحاكم الجنود الأمريكيون فى العراق عن جرائم الإبادة التى يرتكبونها فى حق المسجونين وفى حق الشعب العراقى أمام المحاكم الأمريكية؟ ولماذا ترفض الولايات المتحدة أن يحاكموا أمام محاكم دولية، ووفقاً للقانون الدولى، وتصر على استثنائهم من التسوية بينهم وبين غيرهم من البشر؟ إننا نسجل فى هذه المقالة عدم مشروعية قرار مجلس الأمن، وضرورة مساندة الحكومة السودانية فى هذا الموقف حتى لا يصبح القرار سابقة بالغة الخطر على مستقبل القانون الدولى والمنظمة الدولية.

ومن الواضح أن إحالة المتهمين بشكل سرى إلى المحكمة الجنائية الدولية فى الوقت الذى تستعد فيه الحكومة السودانية لمحاكمة قائمة أخرى من المتهمين يجعل المحاكمة سياسية من ناحية، كما أنه يتناقض مع النظام الأساسى للمحكمة الذى يجعل الاختصاص الأصيل للمحاكم الوطنية، ويجعل اختصاص المحكمة الجنائية الدولية اختصاصاً احتياطياً، ويكفى وفقاً لنظام المحكمة أن تبدأ الدولة المعنية

إجراءات التحقيق مع المتهمين حتى يمتنع على هذه المحكمة أن تنظر في هذه القضايا. مما تقدم يتضح عدم مشروعية قرار مجلس الأمن لتعلقه بسلطة المجلس في الميثاق، وكذلك في ضوء أحكام النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية.

(٤) القوات الدولية من دارفور

والتمهيد لاختطاع من السودان

المشهد العام في السودان يشير إلى أن مؤشرات التوتر السوداني الأمريكي لم تتوقف منذ عقود. فارتفعت فيها درجات الحرارة إلى حد العمل العسكري المباشر ضد السودان، كما حدث في السنوات الأخيرة من القرن الماضي، وألصقت واشنطن بالسودان مختلف الاتهامات التي دارت حول حماية الإرهاب، وانتهزت واشنطن فرصة الهجوم على الرئيس مبارك في مطار أديس أبابا عام ١٩٩٥ لكي تفرض العقوبات الدولية على السودان من خلال مجلس الأمن. ورغم أن الضغوط الأمريكية على السودان كانت في القرن الماضي تهدف إلى إسقاط الحكومة الإسلامية في الخرطوم، إلا أن الولايات المتحدة تحولت إلى مؤامرة جديدة، وهي تمزيق أوصال السودان. وبعد مضي حوالي خمس سنوات على ظهور ملامح هذه المؤامرة، فإن المشيد السوداني أصبح واضحاً للمراقبين، وجاهرت الحكومة السودانية بأنها تشعر بهذه المؤامرة لتمزيق السودان، كما اتهمت الحكومة السودانية إسرائيل بالعمال، مع واشنطن لهذا الغرض. وقد ساعد الولايات المتحدة على تنفيذ هذه المؤامرة عدد كبير من العوامل مكنها من أن تقيم تحالفات حول السودان، وفي مواجهة السودان. وقد لوحظ أن موقف مصر كان خافتاً لا يكاد يسمع خارج الحدود المصرية، رغم أن مصر سوف تكون أكثر المتضررين من تجزئة السودان. ولا نبالغ إذا قلنا أن كل المؤامرات الهادفة إلى تمزيق العالم العربي تهدف في النهاية إلى تطويق مصر والإضرار بها، لأن القوى الدولية تدرك تماماً أن مصر هي المركز، وأن القضاء على المركز لا يتأتى بإخضاعه، وإنما بالنيل من أطرافه، وهذا هو ما يحدث بالفعل على الأقل منذ ربيع قرن. ونريد أن نركز في هذه المقالة على أحد فصول هذه المؤامرة، وهي تصوير السودان من جانب الولايات المتحدة على أن حكومتها عاجزة عن إدارة أقاليم البلاد، وعن إرضاء النزعات المختلفة

الإقليمية والعرقية، والمبالغة في إظهار التناقض والصراع بين المجموعات والمكونات العرقية والثقافية، والتركيز بشكل أخص على التناقض بين العروبة والإسلام، وكذلك بين المكون العربي والمكون الإفريقي في الجسد السوداني. وبذلك يمكن ضرب السودان في أضلاعه الأربعة: الإفريقي، والعربي، والإسلامي، والمسيحي. ولا ينكر المراقبون أن للمؤامرة طابعاً دينياً، وأن التركيز عليه لم يعد خافياً.

وكانت دارفور قد قفزت إلى المخطط المعادي للسودان بمجرد التوقيع على اتفاق التسوية بين الشمال والجنوب في النصف الثاني من عام ٢٠٠٤، وقيل يومها أن تسوية الجنوب قد حرّضت بقية الأقاليم على أن تعامل بالمثل، وأن الجسد السوداني يعاني من هذه الارهاصات الخطيرة. ولما تسابق المرشحون في انتخابات الرئاسة الأمريكية عام ٢٠٠٤ في إثارة قضية دارفور من الزاوية الإنسانية، وتصوير موقف الحكومة السودانية "البشع" ضد رعاياها في دارفور، عمد البعض إلى تفسير الموقف الانتخابي في الولايات المتحدة على أنه محاولة من المرشحين لكسب أصوات الأمريكيين السود بسبب مناصرة المرشحين للعنصر الإفريقي في دارفور. وكان ذلك تفسيراً قاصراً، لأن المؤامرة ضد السودان ليست مرتبطة بظرف معين. وقد شهد النصف الثاني من عام ٢٠٠٤ حتى منتصف عام ٢٠٠٥ تصعيداً مستمراً وتدويلاً سريعاً لقضية دارفور، حيث زارت الإقليم وفود دولية وشعبية بعد أن صدرت تقارير بخطورة الأوضاع الإنسانية في الإقليم، وانتهى الأمر بصدور القرار ١٥٩٣ من مجلس الأمن، الذي حول ملفات ٥١ عضواً من المسؤولين السودانيين بمن فيهم وزير الدفاع إلى المحكمة الجنائية الدولية، وأصبحت لهذه المحكمة تعمل في جانب. وفي الجانب الموازي، تتلقى حركات التمرد من أعداء السودان مساعدة مادية وسياسية، وقد اتهمت حكومة الخرطوم كل من الولايات المتحدة وإسرائيل بتقديم هذه المساعدات. ومن جانب ثالث، يتم تحرض هذه

جماعات التمرد على إعاقة مفاوضات السلام في أبوجا، علماً بأن هناك علامات استفهام كبيرة حول موقف نيجيريا من هذه القضية، ومدى اقتربها من الولايات المتحدة في إطار سعيها الحديث للحصول على مقعد دائم لإفريقيا في مجلس الأمن. يقابل هذا التدويل محاولات الاتحاد الإفريقي لوضع المشكلة في إطارها الإقليمي، حيث تشكلت قوة إفريقية قوامها سبعة آلاف جندي بقيادة نيجيريا، فأصبحت نيجيريا تقود العمليات العسكرية والمفاوضات الدبلوماسية معاً، وهذا أمر له دلالاته. وبدا أن المشكلة قد أصبحت في إطارها الإقليمي، وأن القوة الإفريقية بحاجة إلى دعم وتعزيز، ثم ظهر الفصل الحديث، وهو الشكوى من ضعف أداء القوات الإفريقية، وعجزها عن القيام بمهمتها بسبب نقص العدد والعدة، في الوقت الذي حصل فيه المتمردون على امدادات عسكرية ساعدتهم على مواجهة الجيش السوداني في عدد من المواقع في دارفور، فضلاً عن الضغوط التي مارسها تشاد بدفع من دول مجاورة. أما الفصل الحديث حول دارفور، فهو الاتفاق الذي تم بين كوفي عنان والرئيس الأمريكي بوش في بداية فبراير ٢٠٠٦ بضغط من الأوساط المسيحية الصهيونية، ويقضى هذا الاتفاق بأن تحل القوات الدولية التابعة للأمم المتحدة محل القوات الإفريقية. وتقدم السيناتور Joseph Biden باقتراح بإرسال قوات تابعة للناو إلى دارفور، وساند هذا الاقتراح ٢٦ من أعضاء مجلس الشيوخ، ولكن الناو تظاهر بعدم تحمسه لهذه الفكرة في هذه المرحلة، كما تظاهرت واشنطن بأنها ليست متحمسة لإرسال قوات أمريكية ضمن القوات الدولية في دارفور. وفي نفس الوقت صرحت مصادر دبلوماسية في بروكسل وفي نيويورك، خاصة عقب اقتراح مجلس الأمن في الثالث من فبراير ٢٠٠٦ باحلال عدد من القوات الدولية محل القوات الإفريقية، لأن هذا الاحلال سوف يستغرق نصف العام على الأقل، في محاولة للتقليل من أهمية وخطورة هذه القوات. ثم صرح وزير الخارجية البريطاني عقب زيارته لدارفور في الأسبوع الأول من فبراير ٢٠٠٦ أن مجلس الأمن يفكر في فرض عقوبات جديدة على أعضاء الحكومة السودانية والمتمردين.

والحق أن الناتو ليس غريباً على دارفور، فطائرات الناتو قامت من قبل بنقل ٤ آلاف جندي إفريقي إلى دارفور، كما أن الناتو هو الذي تولى تدريب هذه القوات. والحق أيضاً، هو أن الحكومة السودانية واعية لهذا المخطط، حيث بادرت برفض الخطة الخاصة بإرسال قوات دولية إلى دارفور، وأعلنت الفصائل السياسية في السودان رفضها لما أسمته "الاحتلال الأجنبي للإقليم".

وقد سبق أن أشرنا في مقالاتنا السابقة في "الاقتصادية" إلى المؤامرة على دارفور، وعقدنا مشابهة بين مصير دارفور ومصير كوسوفو في يوغوسلافيا، كما أشرنا إلى المنطق الذي يقدمه دعاة التنويل، وهو أن السودان لم يعد يستحق أن يظل دارفور جزءاً منه، بسبب إغفال الحكومة لقضيته لعدة عقود، وعدم قدرتها على التصرف في مواجهة الأزمة الإنسانية، ورفضها الامتثال لقرارات مجلس الأمن في هذه المشكلة. فالخط أصبح واضحاً، خصوصاً بعد التصريحات الصادرة من عواصم كبرى تؤكد العلاقة بين الشرق والجنوب والغرب في السودان، وهذا الخط يقضى بإرسال قوات دولية إلى دارفور، وطرد القوات السودانية، تمهيداً لإقامة إدارة دولية للإقليم، ثم نزعه من أحضان السودان. وقد أدركت مصر خطورة هذا المخطط، فبادرت هي الأخرى بمساندة الموقف السوداني الرافض لإرسال هذه القوات، والذي يفضل استمرار القوات الإفريقية. ونظراً لخطورة هذه القضية وتداعياتها، فإنه من الضروري أن تثار هذه القضية برمتها في الأمم المتحدة، وفي المحافل العربية والإفريقية بشكل حازم حتى لا تصحو المنطقة، وقد أصبح السودان ممزق الأوصال، وأصبح بؤرة للصراع تضاف إلى البؤر الدولية المتعددة. وأود أن أكرر ما سبق أن طالبت به، وهو أن يهتم العالم العربي - المنقل بالقضايا - بمشاكل السودان، حتى لا يضاف السودان إلى العراق وفلسطين، وألا تترك قضايا السودان للإطار الإفريقي وحده.